المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

افتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى

الملك مخاطبا الشعب: مِن حقكم عليّ أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم

خادم الحرمين الشريفين يلقي خطابه أمام مجلس الشورى خلال رعايته الدورة الرابعة للمجلس أمس، ويبدو إلى يمينه الأمير سلطان وإلى يساره رئيس مجلس الشورى.

اقتصاديا

نعمل على استقرار أسواق النفط وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين

تقديم تسهيلات للمستثمر السعودي والأجنبي والاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الوطني

سياسيا

المملكة تقف على مسافة واحدة من جميع المذاهب والفرق التي تشكل مجتمعات الدول

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

متابعة: علي العنزي وعبد الله البصيلي
تصوير: خالد الخميس

خليجيا

سنكون أنموذجا يحتذى به في الاستخدام الأمثل للطاقة النووية السلمية

الفترة المقبلة

هيكلة القضاء وتطوير التعليم وتأسيس هيئة لحماية النزاهة والتصدي للفساد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، أمس حفل افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، وذلك بحضور الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمة أمام مجلس الشورى: "لقد أعزنا الله وأكرمنا بدينه نهجا قامت على أركانه دعائم هذه الدولة، فكانت وحدة هذا الوطن على يد رجل توكل على ربه، فسار على أرض الجزيرة العربية يجمع شتاتها مع رجاله الأوفياء المخلصين لله ثم لقائدهم، وشاء القدر أن ترفرف راية التوحيد والوحدة معلنة قيام المملكة".

هذه ملامح خاطفة من ملحمة تاريخية وحدوية تداعت من حولها العصبيات والنعرات فانهزم الظلم واعتلى العدل أركان الدولة وذاك نهج ورثه الخلف من السلف، فخرا وعزا وإباء.

وأضاف قائلا: اليوم ماذا عنا مع هذا كله؟ ما دورنا نحن الأبناء والأحفاد تجاه تلك الأمانة الثقيلة؟ لعلي لا أكون مبالغا إذا قلت بأن دورنا يضاعف علينا المسؤولية ويفرض علينا أن نبني فوق ما بنى أوائلنا، لذلك على كل واحد منا في هذا الوطن أن يتصدى لدوره مع المسؤولية المشاعة بيننا.

كل مسؤول مساءل أمام الله

ومن هذا المكان أقول لكم من حقكم علي أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم وأن أسعى إلى التصدي لدوري مع المسؤولية تجاه ديني ثم وطني وتجاهكم، وأن أدفع بكل قدرة يمنحني بها الخالق جل جلاله كل أمر فيه مساس بسيادة وطني ووحدته وأمنه، واضعا نصب عيني الأمانة التي حملني إياها العزيز القدير.

إن المسؤولية المشتركة بين الجميع تفرض علي كل مسؤول تقلد أمرا من شؤون هذا الشعب الكريم مسؤولية القيام بأمانته، واضعا نصب عينيه بأنه خادم لأهله وشعبه، وما أعظمها من خدمة إذا توشحت بالأمانة والإخلاص والتفاني والعطاء والتواضع، وليعلم كل مسؤول بأنه مساءل أمام الله سبحانه وتعالى ثم أمامي وأمام الشعب السعودي عن أي خطأ مقصود أو تهاون.

العطاء بالأفعال لا بالأقوال

إن العطاء يكون بالأفعال، لذلك فإننا سنسعى بشكل جاد تجاه تنمية شاملة تتحقق معها بإذن الله آمالنا وطموحاتنا، وذلك لا يكون إلا بحركة لا تعرف الوهن وتطور لا يقبل الجمود، وكل ذلك لا يتحقق إلا بمشاركة الجميع: الموظف في عمله والمعلم والمعلمة في مدرستهما والعامل في مصنعه والفلاح في مزرعته وجنودنا البواسل في ساحاتهم وكل مواطن في مجاله.

إن المنجزات تحتاج لمن يحميها من العبث بعد الله، لذلك فإنه لا يفوتني أن أحيي رجال الأمن الشجعان على بسالتهم في حماية منجزات الوطن والمواطن وضرب فلول الإرهاب العابثة بالدين والقيم والأخلاق والمروءة راجيا من الله أن يرحم شهداء الواجب الذين رحلوا عنا إلى رحمة ربهم إن شاء الله، تاركين خلفهم رمزا عظيما لمعنى التضحية والفداء يجسده الوفاء لله ثم الوطن.

بكم أيها الشعب أشد أزري

أيها الشعب الكريم .. بكم بعد الله اشد أزري مستعينا بتقوى الله وعونه لخدمتكم ويشهد الله على ذلك، إن طموحاتنا وآمالنا تحتاج منا إلى عزيمة صلبة لكي تحقق تلك الآمال في مسيرتنا الواعدة، متكلين على الله لخدمة الوطن الذي لن يخذله المخلصون من أبنائه إن شاء الله.

إن من نعم الله علينا نعمة الإسلام وما جاء به من مبادئ جليلة، ومن هذه المبادئ مبدأ الشورى وما يحققه من ترشيد للقرارات التي تمس مصلحة الوطن والمواطن. ولقد مارس مجلسكم هذا المبدأ بكل شفافية وموضوعية فأصبح محل ثقة القيادة وتطلعات المواطن نحو التطوير.

لقد أصبح مجلس الشورى بما يضمه من كفاءات وطنية من مختلف المناطق والقطاعات بمثابة السند الأساسي للحكومة في اتخاذ القرارات كما نال مجلسكم اهتمام المواطن وتقديره نظرا لطرحكم الموضوعي في مداولات المجلس وما نتج عن هذا الطرح من آراء سديدة كانت خير معين للحكومة، فتفاعل مجلسكم على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية ولجان الصداقة وغيرها من الأطر والمنظمات، أسهم في التعريف بوجهة نظر المملكة تجاه القضايا الإقليمية والدولية وبما حققته المملكة من إنجازات حضارية في كافة المجالات.

لقد أرسى الملك عبد العزيز أسس هذه الدولة ووحدها على هدي الشريعة الإسلامية فكانت الوحدة بدل الشتات والألفة بدل العداء والتعاون بدل التناحر، وأصبحت المملكة وطن الاستقرار في محيط مضطرب بالفتن والحروب، لذلك فإن التحدي الذي يواجهنا هو المحافظة على هذه الوحدة الوطنية وتعميق مضامينها.

إن تأجيج الصراعات المذهبية وإحياء النعرات الإقليمية واستعلاء فئة في المجتمع على فئة أخرى يناقض مضامين الإسلام وسماحته ويشكل تهديدا للوحدة الوطنية وأمن المجتمع والدولة، لذا فإنني أمل أن يكون للوحدة الوطنية مكان الصدارة في اهتمامات مجلسكم، وفي ذهن كل واحد منكم، فأنتم الأمناء بعد الله على وحدة الوطن واستقراره.

إن الوطن ما يزال يواجه ظاهرة الإرهاب رغم الانحسار الذي حصل مؤخرا فيما تقوم به الفئة الضالة من أعمال، وما يؤسف له أن ينسب إلى الإسلام دين الرحمة والألفة والمحبة والتسامح والوسطية والسلام أعمال إجرامية تمارس البغي والعدوان.

لقد سعى مرتكبو تلك الأعمال إلى زعزعة الأمن والاستقرار في أهم معقل للإسلام، بيد أننا نؤكد لكم أن التماسك والتعاون بين الشعب والحكومة ويقظة الأجهزة الأمنية وشجاعة رجالاتها سوف تقف بعون الله بالمرصاد لتلك الفئة الضالة، إن الأمن والأمان هما أهم أركان الاستقرار في المجتمع وأهم مطالب التنمية، وهذا يجعلنا عازمين وبكل حزم على التصدي للإرهاب ومظاهره مهما طال الزمن ومهما كلف الثمن حتى ترد الفئة الضالة إلى رشدها أو يتم استئصالها من المجتمع السعودي.

خطة التنمية الثامنة

تأتي خطة التنمية الثامنة 1425 / 1430هـ لتبنى على ما تم إنجازه في الخطط السابقة ولتجسد انطلاقة جديدة في مسار التنمية، فقد أعدت وفق منظور استراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

لقد ركزت هذه الخطة على أولويات يأتي في مقدمتها المحافظة على القيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها وتنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتطوير منظومة العلوم والتقنية والاهتمام بالمعلوماتية ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير التقني والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها وحماية البيئة.. ولقد أظهر تقرير متابعة السنة الأولى 1425 / 1426هـ لخطة التنمية الثامنة 1425 / 1430هـ إنجازات حققت المعدلات المستهدفة في الخطة، وفي بعض الحالات فاق النمو المعدلات المستهدفة.

ونظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الوطنية فسنواصل دعم القطاع الخاص وسنجعل منه شريكا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية، كما سنقوم بتذليل العقبات التي تواجه المستثمر السعودي والأجنبي وذلك بالاستفادة ما أمكن من المزايا النسبية في الاقتصاد السعودي.

فائض إيرادات الميزانية

لقد تجاوزت المملكة في مجال التنمية السقف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها إعلان الألفية للأمم المتحدة عام 2000، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة، ومما يميز التجربة السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية الزخم الكبير في الجهود المتميزة بالنجاح في الوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقفها الزمنية المقررة، والنجاح بإدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وجعل الأهداف التنموية للألفية جزءا من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى للمملكة.

لقد سررت خلال زياراتي لمناطق المملكة بما حظيت به من تنمية شاملة، بيد أنني لاحظت أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام بغية تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وهذا ما نعمل على تحقيقه.

لقد سخرنا ما تحقق من فائض إيرادات الميزانية في السنوات الثلاث الماضية لتخفيض الدين العام، حيث انخفض من 660 مليار ريال عام 23 / 1424هـ، وهو ما يمثل نسبة 82 في المائة من الناتج

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

المحلي الإجمالي إلى 366 مليار ريال عام 25 / 1427هـ وهو ما يمثل نسبة 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تحسين البنية التحتية

كما تم اعتماد عدد من البرامج والمشاريع التنموية، إضافة لما هو وارد في الخطة الخمسية الثامنة وفي ميزانية الدولة، وشملت هذه البرامج والمشاريع مشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة، وتحسين البنية التحتية، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم العام والعالي والفني، والإسكان الشعبي، ورفع رؤوس أموال صناديق التنمية، كما تم تعزيز احتياطيات الدولة، ودعم صندوق الاستثمارات العامة، وتحمل ميزانية العام الحالي تباشير الخير لكل مواطن حيث تم تخصيص مبالغ كبيرة منها لتحقيق نقلة نوعية في مجال تنمية القوى البشرية، والتي تمثل الدعامة الأساسية للتنمية الشاملة، وفي مجال الرعاية الصحية والاجتماعية، ومن ذلك زيادة مخصصات الأيتام والمعوقين واختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر.

هيئة البيعة والمجالس البلدية

وفي المجال السياسي تم إصدار نظام هيئة البيعة لتعزيز البعد المؤسسي في تداول الحكم، وبدأت المجالس البلدية تمارس مسؤولياتها المحلية بعد انتخابات نزيهة ومشرفة، وزاد عدد مؤسسات المجتمع المدني وبدأت تسهم في مدخلات القرارات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، وتم تشكيل هيئة حقوق الإنسان وإصدار تنظيم لها وتعيين أعضاء مجلسها، وقام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بدوره في نشر ثقافة الحوار في المجتمع، وساهم في تشكيل مفاهيم مشتركة بشأن، النظرة إلى التحديات التي تواجه المجتمع وكيفية التعامل معها.

المدن الاقتصادية ومكافحة الفساد

إن السنة المقبلة سوف تشهد المزيد من التحديات، كما ستشهد المزيد من الفرص، وسوف تستمر الدولة - بعون الله - في نهجها التنموي التطويري في الداخل، ومن المأمول أن تشهد الفترة القادمة انطلاقة عدد من المشاريع الوطنية المهمة، أذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، المشروع الشامل لتطوير التعليم، المدن الاقتصادية الكبرى، منظومة العلوم والتقنية، هيكلة القضاء وتطويره، إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، مكافحة البطالة بإعطاء السعوديين المؤهلين الأولوية في التوظيف، والتوسع في التدريب ونشر ثقافة العمل.

ولن نقف عند هذا الحد من التطور السياسي، ذلك أن التطور عملية مستمرة تحكمها ظروف ومراحل التطور الاجتماعي في الدولة، لذا سنواصل التطوير وسنأخذ بمبادئ الحكم الرشيد في إدارة الدولة والمجتمع، وسنعمل كل ما فيه خير الدين، ومصلحة الوطن والمواطن إن شاء الله.

مرحلة صراعات وتعاقب أزمات

لا يخفى عليكم أن منطقتنا تجتاز مرحلة خطيرة تتعدد فيها الصراعات وتتعاقب الأزمات، وتتنامى التدخلات، مما أوجد حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار، الأمر الذي استوجب أن تضاعف دبلوماسيتنا السعودية جهودها على الساحتين الإقليمية والدولية، عبر انتهاج الحوار والتشاور وتغليب صوت العقل والحكمة، في سبيل درء التهديدات والمخاطر والحيلولة دون تفاقمها، والعمل على تهدئة الأوضاع وتجنب الصراعات المدمرة، وحل المشاكل بالوسائل السلمية وذلك وفق ما تفرضه تعاليم ديننا الحنيف ويمليه ضميرنا وشعورنا بالمسؤولية.

وقد اضطلعت السعودية خلال هذه الفترة الحرجة بمسؤوليتها، خاصة وأن المملكة قد استضافت القمة الاستثنائية التي عقدت في مكة المكرمة، وتسلمت رئاسة قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض، ورئاسة الدورة الحالية للقمة العربية التي عقدت في الرياض كذلك، وأضحى من واجب المملكة وهي تحرص على إصلاح أحوال العرب والمسلمين وجمع كلمتهم أن تبادر قبل غيرها إلى صياغة دور فاعل خليجيا، وعربيا، وإسلاميا، لكي تتمكن من تفعيل أسس التعاون في سبيل الحفاظ على هوية الأمة العربية والإسلامية، والدفاع عن قضاياه، وصيانة مصالحها، والتصدي لأخطار الفتنة والانقسام والصراع التي تهدد كيانها. ويأتي في مقدمتها تصاعد الفتنة بين المذاهب الإسلامية وخاصة بين الشيعة والسنة وإشعال فتيل النزاع الطائفي في أماكن مختلفة من عالمنا الإسلامي وخاصة ما يحدث في العراق ولبنان.

التفاهم والمصالحة والحوار

واستشعارا من المملكة لأهمية مكانتها ودورها في العالم الإسلامي والعربي فقد حرصت دوما على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية الأخرى. ووقفت دوما على مسافة واحدة من جميع المذاهب والفرق والطوائف التي تتشكل منها مجتمعات الدول الأخرى وكانت دوما داعية إلى الحوار والتفاهم والمصالحة في أي منطقة تظهر فيها بذور الفتنة والانقسام.

لقد كانت قمة "الشيخ جابر" فرصة لمراجعة مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتقريب بين تطلعات المواطن الخليجي نحو المجلس وما تم تحقيقه بالفعل من إنجازات في التكامل الخليجي، إن تطلعات المواطن الخليجي نحو تفعيل العلاقات البينية وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وحصوله على المواطنة الاقتصادية في كل دول المجلس تطلعات مشروعة تمثل الغاية التي ينشدها المجلس. لقد تبنت قمة "الشيخ جابر" ما يلبي هذه التطلعات حيث دفعت باتجاه تفعيل الاتحاد الجمركي واستكمال السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي كما عملت على تعزيز التعاون والتكامل في مجالات استراتيجية أخرى لا تقل أهمية.

تذليل العقبات التي تواجه الوحدة الخليجية

وسوف نعمل مع إخوتنا قادة دول مجلس التعاون على تذليل العقبات التي تعترض مسيرة المجلس وتنشيط قوى الدفع باتجاه التكامل، إن احتلال رفاهية المواطن مكان الصدارة في أولويات الحكومات الخليجية وبروز التحديات الإقليمية التي تحيط بدول مجلس التعاون وظهور التكتلات الدولية تجعل لا خيار لنا إلا خيار التعاون والتكامل فيما

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

بيننا.

وفي المجال العربي تبقى القضية الفلسطينية قضيتنا وقضية العرب الأولى ومحور تحرك المملكة السياسي على الساحات الإقليمية والدولية وقد شكلت لنا الأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية قلقا بالغا كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية وذلك لما يمثله تفاقم النزاع الداخلي واستمراره من تأثير سلبي على القضية والعطالية بالحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، من هذا المنطلق دعونا إلى اجتماع الأشقاء الفلسطينيين في الرحاب الطاهرة لمكة المكرمة حقنا للدماء وتوحيدا للصف وقد تم التوصل إلى اتفاق بمحض إرادتهم وما نجم عنه من تشكيل لحكومة الوحدة الوطنية وندعو الله لهذه الحكومة في الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعبها وتجاه عملية السلام في المنطقة وستظل القضية الفلسطينية محور جهودنا بغية الوصول للحل السلمي العادل والشامل والدائم وفق قرارات القمم العربية التي أكدت على انتهاجها للسلام كخيار استراتيجي ومشروع السلام الشامل الذي أجمعت عليه الدول العربية في قمة بيروت وأكدته القمم العربية اللاحقة خاصة قمة الرياض الأخيرة.

الساحة اللبنانية

لقد كانت الاضطرابات الداخلية التي شهدتها وتشهدها الساحة اللبنانية مصدر قلق كبير لنا فتداعياتها السلبية تهدد لحمة لبنان وشعبه الشقيق بل وسيادته واستقلاله أرضا وشعبا وهو أمر له تداعياته على المنطقة واستقرارها وأمنها خاصة في ظل ما عاناه هذه البلد العربي العزيز على قلوبنا من تجربة أليمة لا زالت ماثلة في أذهاننا لحرب أهلية طاحنة أكلت الأخضر واليابس الأمر الذي استوجب التحرك السريع لاحتواء الأزمة ونزع فتيل الانفجار عبر سياسة التحاور والتشاور مع كافة الفرقاء اللبنانيين بدون استثناء.

وندعو الأشقاء اللبنانيين إلى استثمار أجواء التهدئة لمعالجة خلافاتهم بموضوعية عبر الحوار والتفاهم بين جميع الفئات والطوائف وتغليب صوت الحكمة والعقل حفظا لسلامة لبنان ووحدته الوطنية وصونا لاستقلاله وسيادته ووحدة إقليمه، وسوف لن ندخر جهدا في سبيل دعم اقتصاد لبنان وإعادة إعماره على المستويين الثنائي والدولي.

العراق ودعوات التقسيم

أما في العراق فنحن جميعا نحمل نفس مشاعر الأسى والألم لما يمر به العراق هذا البلد الأصيل وما يعانيه من تدهور أمني يحصد يوميا العديد من الأرواح البريئة وما يتعرض له من زرع لبذور الفتنة وبث الشقاق بين أبنائه وما يواجهه من دعوات مستترة للتقسيم والتفتيت. وقد حرصت المملكة على المشاركة في جميع اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والعربية والدولية بهدف مؤازرة الجهود الرامية إلى إعادة الأمن والاستقرار للعراق وتكريس وحدته الوطنية على مبادئ المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات والمشاركة في الثروات بين كافة أبناء العراق بمختلف مذاهبهم وأعراقهم وأطيافهم السياسية ليعيش العراقيون في ظل عراق مستقل موحد الإقليم كامل السيادة، عراق يكون لشعبه الكلمة العليا في تقرير مستقبله بمنأى عن أية تدخلات خارجية.

قضية دارفور

وفيما يخص قضية دارفور فقد حرصنا على هامش القمة العربية التي عقدت في الرياض على دعوة الإخوة في القيادة السودانية الشقيقة ممثلة في فخامة الرئيس عمر البشير بالاجتماع بالأمين العام للأمم المتحدة وبحضور الأطراف الإفريقية المعنية، وندرجو أن يكون ذلك الاجتماع خطوة إيجابية نحو الوصول إلى اتفاق حول قضية دارفور.

وفي الشأن الصومالي فقد دعونا جميع الأطراف المتنازعة في الصومال الشقيق لاجتماع لحل مشاكلهم ورحبنا بقدومهم إذا رغبوا. للمملكة من أجل هذا الهدف ونأمل أن يؤدي ذلك إلى إعادة الاستقرار في الصومال.

الملف النووي

لقد برزت أزمة الملف النووي في المنطقة لتشكل عبئا جديدا على أزماتها المتلاحقة وقد حرصت الدبلوماسية السعودية على العمل على معالجة هذا الملف معالجة سلمية تتسم بالعقلانية والموضوعية وتتجنب لغة التشنج والتوتر وتهدف إلى ضمان خلو منطقة الخليج والشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل مع كفالة حق دول المنطقة في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدم استثناء أي دولة في المنطقة من تطبيق هذه المعايير بما في ذلك إسرائيل.

وقد اتخذنا في القمة الـ27 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الرياض قرارا استراتيجيا بإدخال التقنية النووية في دول المجلس، وسوف نقدم لدول المنطقة والعالم نموذجا يحتذى به للاستثمار السلمي لهذه الطاقة في تنمية دولنا وفق أعلى معايير السلامة الدولية وقوانينها بمنأى عن أخطار إساءة استخدامها عسكريا أو تأثيرها على سعودنا وبيئتنا.

إن سياسة المملكة الخارجية تنطلق من قناعات راسخة بضرورة السعي المستمر دون كلل في سبيل تحقيق وحدة الصف العربي وتعزيز التضامن بين الدول العربية، وترسيخ قيم الأخوة الإسلامية بين جميع المسلمين بمختلف أوطانهم ومذاهبهم بعيدا عن شرور الفتن والنفرقة، ومد جسور التفاهم والتعاون مع كل الشعوب والدول المحبة للسلام بما يرسخ مبادئ الشرعية الدولية ويؤكد تحاور وتفاعل مختلف الحضارات والثقافات.

إن السعودية تدرك مسؤولياتها الدولية تجاه حفظ السلام الدولي.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 15-04-2007 العـــدد : 4934
الصفحـات : 16 المسلسل : 83

وتعزيز التعاون والتقارب بين الدول والشعوب، ومن هذا المنطلق قمت بزيارات خلال الفترة الماضية لعدد من الدول الآسيوية الإسلامية والصديقة، حيث شملت زياراتي كلا من الصين، الهند، ماليزيا، وباكستان. وساهمت هذه الزيارات في دفع مسيرة العلاقات مع هذه الدول من خلال التوقيع على اتفاقيات عديدة شملت الجوانب الاقتصادية، والأمنية، والثقافية، والعلمية، كما تم تبادل الآراء مع قادة هذه الدول بشأن القضايا الإقليمية.

الصين والهند وباكستان

إن توسيع إطار علاقات المملكة بالاتجاه شرقا أملته اعتبارات المصلحة الوطنية للمملكة والتطورات التي حصلت في طبيعة المنتظم السياسي الدولي، فالمملكة تمثل أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا وشمال إفريقيا في حين تعد الهند رابع شريك تجاري للمملكة، يضاف إلى ذلك تأثير كل من الصين والهند في السياسات الإقليمية والدولية. في حين تربطنا مع اتحاد ماليزيا وباكستان رابطة الدين المشترك، إضافة إلى الروابط الدبلوماسية والاقتصادية. كما قمت بزيارة لتركيا وتوجت هذه الزيارة بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تهدف إلى تعميق العلاقات بين بلدينا، وفي ذلك تعزيز للتعاون والتقارب الإسلامي.

لقد أصبحت دبلوماسية القمة في عالم اليوم وسيلة فاعلة لتعزيز العلاقات بين الدول وأداة لتحقيق السلام الدولي، ومن هذا المنطلق ستتكرر هذه اللقاءات مع قادة الدول الصديقة لما في ذلك من تحقيق للمصلحة الوطنية المشتركة وتعزيز للتعاون الدولي.

النفط

وفي مجال البترول تدرك المملكة مسؤولياتها الدولية وتعمل على تحقيق أسعار عادلة لهذه المادة تراعي فيها مصلحة المنتج والمستهلك كما تسعى المملكة إلى تعزيز طاقتها الإنتاجية من البترول لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه التنمية الوطنية ومتطلبات الاقتصاد العالمي.

إن السلام العالمي يواجه تحديا جديدا غير مألوف يتمثل بالصدام الثقافي بين الأمم، وهذا التأجيج لصدام الثقافات وما يصاحبه أحيانا من مس بمقام الرسل والأنبياء من شأنه أن يزيد التنافر بين شعوب المعمورة والعداء بين الأمم، إن المصلحة الإنسانية وتعزيز السلام العالمي تتطلب التصدي لهذه المفاهيم السلبية بكل السبل والدفع باتجاه موقف دولي مشترك يسعى إلى تعزيز التعاون والتآلف بين شعوب المعمورة ويصون القيم والمقدسات ويحفظ مقام الرسل والأنبياء. إن السعودية دولة محبة للسلام تنشد العدل وتحترم حقوق الإنسان وتعمل على تسخير ما حباها الله من نعم عديدة لتحقيق تطلعات شعبها وتطلعات الشعوب العربية والإسلامية ضمن مفهوم إنساني مشترك يجمعها مع كل الشعوب المحبة للخير والسلام.